

من ذات الله وأشار إلى شيء من حشده أو سمع أو بصير قطع ذلك منه لأنه  
شبه الله بنفسه وقال من قال القرآن مخلوق كفر ما قتلوه وقال القاضي  
رواية من تافع حله ويوجب ضرباً ويحس حتى توب وقد روي في غير ذلك  
الشيء عنه فقتل ولا يقبل توبته قال القاضي أبو عبد الله البركلي والقاضي  
أبو عبد الله الشافعي من أمة العرب في جوابه مختلف في مثل المستبصر للداعية  
وعلى هذا الخلاف اختلف قول أبي إعادة الصلوة خلفهم وحكي من المنذر عن الشافعي  
لا يشتاب القدر في أكثر أفعال السلف خفيهم ومن قال بالثبوت والبر عبثية  
وإن لم يجره روي عنهم ذلك فمن قال بحل القرآن وقاله ابن المبارك والأودري  
ووكيع وحميد بن عمار وأبو يحيى الفزاري وهشيم بن علي بن عاصم في آخرين  
من قول أكثر الحديث والفقهاء والمثكلين منهم في الجوارح والقدرية وأهل النبوة  
المصلحة وأصحاب البدع المناولين وهو قول أحمد بن حنبل ولكن ذلك قالوا في الواقع  
والشاك في هذه الأصول ومن روي عنه معنى القول الآخر شكفهم على  
طالب رضي الله عنه وابن عمر والحسن البصري وهو رأي جماعة من الفقهاء الثقات  
والمثكلين وأصحاب أصول الصحابة والتابعين ورثة أهل خير وراوس عرف  
بالقدر من مات منهم ودفنهم في مقابر المسلمين وجرى أحكام الإسلام عليهم قال  
أبو عبد الله القاضي وإنما قال مالك في القدرية ويتأثر أهل البدع فيستأثرون فان قالوا  
والأقوال لأنهم من المشرك في الأرض كما قال في الحارث بن رزي الإمام قتلة ولا يقبل

صوابه  
بما حكاهم في

قتله وفساد الحارث إنما هو في الأمور وصالح الدنيا وإن كان قديراً في الضمان  
الدين من سبيل الحج وجاهاد وفساد أهل الدين معطية على الدين وقديراً في الضمان  
أمر الدين بما يلحقون بين المسلمين من العلة **فصل** في تحقيق القول في أفعال  
المناولين فقد ذكرنا ما ذهب السلف إلى فيه هذا إذا أوقف عليه لا يقول بأبوديه  
قوله الله وعلى اختلافهم اختلف الفقهاء المثلون بذلك فمنهم من صوب الكثير  
الذي قال به الجمهور من السلف ومنهم أولم يترأخروا عنهم من مواد المؤمنين  
قوله أكثر الفقهاء والمثكلين وقالوا إننا نغصاة ضلالاً ونوارتهم من المسلمين  
ويحكم لهم بأحكامهم وهذا قال بخون الأعادة على من جعل صلواتهم قال وهو قول الجمهور  
أصحاب تلك المعية وإن كانت وأشبهاً قال لأنه مسلم ودبتهم لم يخرجهم من الإسلام  
وأصطرب آخرون في ذلك ووقفوا عن القول بالكفر أو ضده والخلاف  
قوله مالك في ذلك ووقفه عن إعادة الصلوة خلفهم والي خويرة هذا ذهب القاضي  
بإمام أهل التحقيق والحق وقال أنها من المعوجات إذا القوم لم يصحوا باسم  
الكفر وإنما قالوا قولاً يودي إليه وأصطرب قوله في المسئلة على جواز ضرب قول ما به  
مالك بن أنس حتى قال في بعض كلامهم على رأي من كفرهم بالتأويل الخلف ما حكمهم  
ولا أكل ذبا حكمهم ولا الصلوة على سيئهم وختلف في مواردتهم على الخلاف في مراتب  
المزيد وقال الأصاويرت بينهم ورثتهم من المسلمين ولا نورتهم من المسلمين وأكثر  
سبله إلى ترك الكفر بالمال وكذلك أصطرب فيه قول شيخه أبي الحسن الشافعي

المسلمين  
قد ثبت وأبو حنيفة  
كلامهم